

Oifig an
Office of the



Stiúrthóra Ionchúiseamh Poiblí
Director of Public Prosecutions

كيف نقوم باتخاذ قرارات
المتابعة القضائية

حول هذا الكتيب

يشرح هذا الكتيب كيف يقوم مكتب مدير النيابة العامة باتخاذ قرارات المتابعة القضائية.

إنّ القرار بإجراء أو عدم إجراء متابعة قضائية مهم جدا. إذا قررنا عدم إجراء متابعة قضائية، فإنّ هذا من شأنه أن يُغضب الضحايا و عائلاتهم و يضعهم تحت ضغط كبير. و من جهة أخرى ، إذا توبع شخص ما قضائيا و وجد لاحقا أنه غير مذنب ، فإن ذلك يمكن أن يفسد سمعته و يجعله يعاني ويتألّم كثيرا. لذا يجب أن نقرر بدقة كبيرة ما إذا كنا سنتابع شخص ما قضائيا أم لا.

من يتخذ القرار؟

إنّ مديرية النيابة العامة أو أحد محاميها هو من يقرر ما إذا كان سيلاحق شخص ما في قضية جنائية خطيرة كالقتل، القتل غير المتعمد، الإساءة الجنسية أو حوادث المرور القاتلة. إنّ مكتب مدير النيابة العامة هو مكتب مستقل، مما يعني أن لا شخص أو جهاز، كالحكومة مثلا، يمكنه اخبارنا عمّن يجب أن نلاحق أو أن لا نلاحق أي قضية ما.

كيف نقرر؟

حين نتخذ القرار، نحن نتبع التوجيهات الموضوعية في توجيهات النائب العام، الذي بدوره عليه أن يتبع المعايير من ميثاق أخلاقيات

النيابة العامة. كل منهما يساعدان في التأكد من أنّ القرار الذي اتخذناه عادل و مناسب.

ما الذي نأخذه في الاعتبار؟

عند اتخاذ قرار ما، علينا أن نسأل أنفسنا:

1. هل الدليل قوي بما فيه الكفاية من أجل إجراء متابعة

قضائية،

2. و إن كان الأمر كذلك؛ هل من المصلحة العامة رفع

القضية للمحكمة؟

كيف نحكم على قوة الأدلة؟

علينا أن نقتنع بأن الأدلة قوية بما فيه الكفاية قبل أن نقرر إجراء

المتابعة القضائية

هذا يعني أنّه علينا فحص الأدلة لنرى ما إذا كانت:

● مقبولة (مسموحة في المحكمة)

● موثوقة

● كافية لإثبات أن المتهم قد قام بارتكاب جريمة جنائية.

علينا أن نضع في الاعتبار أيضا، استنادا على الأدلة المتوفرة، ما إذا

كانت هناك فرصة منطقية للإدانة.

يجب أن تكون الأدلة قوية كفاية لكي يكون باستطاعة هيئة المحلفين أن تقرر بما لا يدع مجالاً للشك أن المتهم مذنب بالتهمة الموجه إليه.

أن تستطيع أن تثبت قضية بما لا يدع مجالاً للشك هو أعلى معيار يمكن تحقيقه.

بالنظر في قوة الأدلة، علينا أن نأخذ في الحسبان عدد من العوامل؛ فانطلاقاً من كون كل قضية مختلفة عن الأخرى، لا نستطيع أن نضع لائحة بكل الأمور الواجب أخذها في الحسبان، لكن من الأمثلة التي يجب أن نأخذها في الاعتبار:

- الاختلافات في الأدلة المعطاة من طرف الشهود
- ما إذا وجد دليل مستقل يدعم ما قاله الشهود
- ما إذا كان أحد الشهود شخص موثوق به.
- ما إذا كان الشهود يستطيعون الإدلاء بإفاداتهم في المحكمة
- إذا كان التعرف على المشتبه به مشكلة، إذا ما كانت أدلة الشهود الذين ادعوا معرفة المشتبه به موثوق بها.
- ما إذا كان الدليل الموجود مقبولاً (مسموحاً) في المحكمة

كيف نقرر ما إذا كانت هناك فائدة عامة في المتابعة

القضائية؟

حتى و لو كانت هناك أدلة كافية، فإن على مكتب النيابة العامة أن يقرر ما إذا ما كانت هناك فائدة عامة في المتابعة القضائية. و فيما يتعلّق بالفائدة العامة، على النيابة العامة أن تأخذ عدد من العوامل في عين الاعتبار، من ضمنها فائدة الضحية و المتهم و المجتمع بصفة عامة.

هناك فائدة عامة واضحة في ضمان متابعة المذنب قضائيا و إدانته و معاقبته عند ارتكاب الجريمة. و كلما كانت الجريمة أخطر و كان الدليل أقوى، كلما كان من المحتمل أن تكون المصلحة العامة في الصالح العام.

عند تقييم الصالح العام، تؤخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل:

- خطورة الجرم
- تأثير الجريمة على الضحية
- العمر و الظروف الشخصيّة لكل من الضحية و المتهم
- تأثير المتابعة القضائية على المتهم و الضحية
- خطر ارتكاب المتهم للجريمة مرّة ثانية
- البديل عن المتابعة القضائية (إذا وجد)

و كأمثلة عن البدائل عن المتابعة القضائية:

1. **مخطّط تنبيه الكبار**، ففي بعض الحالات، قد يتلقى الشخص البالغ من العمر 18 سنة أو أكثر تحذيرا من الشرطة بذلا من متابعته قضائيا، و؛
 2. **برنامج مراقبة جنوح الأحداث**، إذ يتلقى الشخص الذي لم يبلغ 18 سنة من عمره تحذيرا و قد تتم مراقبته بواسطة الشرطة لمدة من الزمن.
- يمكنك العثور على تفاصيل أكثر حول اعتبارات الصالح العام في دليلنا حول المتابعات القضائية على الموقع الإلكتروني:
- www.dppireland.ie.

هل نقدّم الأسباب حول قراراتنا بعدم المحاكمة؟

نعم. إذا قررنا ألاّ نتابع شخصا ما، يمكن للضحية أن تستفسر عن الأسباب وراء هذا القرار. هذا الأمر ينطبق على كل القرارات المتخذة يوم أو بعد 16 نوفمبر 2015.

في حالة وفاة الضحية، يمكن لفرد من عائلة الضحية أن يسأل عن الأسباب الكامنة وراء القرار بعدم المتابعة القضائية. ينطبق هذا الأمر على كل القضايا التي حصلت فيها الوفاة يوم أو بعد تاريخ 22 أكتوبر 2008.

إذا كان القرار الذي يقضي بعدم المتابعة القضائية قد صدر عن الشرطة (الغاردا)، يمكن للضحية أن يقدّم طلب لمعرفة أسباب هذا القرار.

كيف يمكنني تقديم طلب لمعرفة أسباب القرار الذي اتخذه مكتب النائب العام؟

يمكنك تقديم طلب لمعرفة الأسباب الكامنة خلف القرار بعدم المتابعة القضائية من خلال ملأ استمارة طلب معرفة الأسباب.

هذه الاستمارة متوفرة على موقعنا الإلكتروني

www.dppireland.ie أو في اقرب مركز شرطة.

يجب تقديم الطلب خلال 28 يوما من تاريخ تبليغك بقرار وقف المتابعة القضائية. في بعض الحالات، يمكن لمدير الادعاء العام تمديد هذا الحيز الزمني. ستقوم بهذا فقط في حالة وجود سبب وجيه أو إذا كان الأمر في صالح العدالة.

هل يمكنني أن أطلب من مكتب النيابة العامة إعادة النظر في قرار ما؟

باستطاعة بعض الأشخاص التقدم إلى مكتب النائب العام لطلب

إعادة النظر في القرار، و هم:

- ضحية الجريمة
- عضو في عائلة ضحية ما متوفى
- محام يعمل باسم أو بالنيابة عن واحد أو أي من الاثنين المذكورين أعلاه.

كيف يمكنني أن أتقدم بطلب إعادة النظر في القرار الذي اتخذته مكتب النيابة العامة؟

إذا كنت ترغب في طلب إعادة النظر في القرار المتخذ من طرف مكتب النيابة العامة، يمكنك مراسلة وحدة الاعلام و التواصل مع الضحايا كتابيا على العنوان في الصفحة رقم 9.

هل هناك وقت محدد لتقديم طلب إعادة النظر؟

نعم. إذا طلبت منا معرفة أسباب قرارنا، فيجب تقديم طلب إعادة النظر في أجل أقصاه 28 يوم من تاريخ تبليغكم بأسباب عدم المتابعة القضائية فيما يخص قضيتكم.

إذا كنت لم تطلب منا معرفة أسباب قرارنا، يمكنك أيضا طلب إعادة النظر. إذا قمت بذلك، يجب تقديم طلب إعادة النظر في أجل أقصاه 56 يوم (28 أسابيع) من تاريخ تبليغك بقرار وقف المتابعة القضائية.

في بعض القضايا، يمكن لمكتب الادعاء العام تمديد هذا الحيز الزمني. يمكنه القيام بذلك فقط في حالة وجود سبب وجيه أو إذا كان الأمر في صالح العدالة.

أين يمكن الحصول على معلومات أكثر حول الموضوع؟

يمكنك الحصول على معلومات أكثر من خلال قسم الضحايا و الشهود على الموقع الإلكتروني: www.dppireland.ie

كما يمكن الاطلاع على المنشورات التالية على موقعنا الالكتروني:

- ميثاق الضحايا
- دور مدير الادعاء العام.
- الدليل إلى المتابعات القضائية
- ميثاق أخلاقيات المتابعة القضائية
- كتيب المعلومات حول كيفية طلب معرفة الأسباب و / أو طلب إعادة النظر

كيف يمكنني الاتصال بمكتب الادعاء العام؟

يمكنك الاتصال بنا على العنوان:

Communications and Victims Liaison Unit
Office of the Director of Public Prosecutions
Infirmary Road
Dublin 7.

الهاتف رقم: 858 8444 (01) (الخط المباشر)

الفاكس رقم: 642 7406 (01)

نأمل أن تجد كتيب المعلومات مفيدا في شرح طريقة طلب معرفة أسباب اتخاذ القرارات أو إعادة النظر فيها. يرجى الانتباه إلى أنه لا يتعامل مع كل الحالات الممكنة، كما لا يقدم استشارة قانونية. إذا كنت تظنّ أنط بحاجة إلى استشارة قانونية، الرجاء الاتصال بالمحامي.

